المحور الثالث: اتفاقية بازل وإدارتها للمخاطر المصرفية

أولا: التعريف بلجنة بازل

فرضت التطورات الهامة التي عرفتها الساحة المصرفية العالمية على صانعي السياسة المصرفية والمؤسسات الدولية وضع العديد من القواعد والمعايير الهادفة إلى تحقيق السلامة المصرفية الدولية نتيجة حدوث العديد من الأزمات المالية خلال عقد الثمانينات والتسعينات، فبعد انهيار بنك هرستات " Harstatt " الألماني سنة 1975 الذي قام بمضاربات عشوائية على أسعار الصرف شهد العالم إفلاس العديد من البنوك كالبنك الإيطالي " Banco Ambrosiano " عام 1982، وأزمة البنك الأمريكي " Continentel IIIinois " عام 1984 الذي قام بمنح 3 ملايير دولار أمريكي للدول النامية، وأزمة آسيا 1997-1998 التي حدثت نتيجة الإفراط في الاقتراض،كل هذه الأزمات دفعت الدول الصناعية إلى التفكير في وضع معايير دولية ملزمة لكل البنوك لمواجهتها والتصدي لها.

ولجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وذلك مع نهاية 1974 في مقر بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ، برئاسة " Peter Cooke " من بنك إنجلترا الذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه الجنة، لذلك جاءت التسمية بلجنة بازل أو نسبة "كوك" أو "بال" أو كما يسميها الفرنسيون أيضا بمعدل الملاءة الأوربي.

وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى" لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية " وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان ، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا ولوكسمبورج، ولقد أقرت اللجنة عام 1988 معيارا موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي، كمعيار دولي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك، وأقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل التي بمقتضاها أصبح يتعين على كافة البنوك أن تلتزم بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى.

ثانيا:أهداف لجنة بازل

تهدف لجنة بازل إلى ما يلي :

1. المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي، وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، فقد توسعت المصارف وبخاصة الدولية منها خلال السبعينات كثيرا في تقديم قروضها لدول العالم الثالث، مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.

2. إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف، والناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي،فمن الملاحظ منافسة المصارف اليابانية حيث استطاعت أن تنفذ بقوة كبيرة داخل الأسواق التقليدية للمصارف الغربية.

3. العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تذيع من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية.

4. تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

ثالثا: التعديلات التنظيمية لاتفاقية بازل

في أفريل 1995 أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال، وذلك بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك، ويمكن تعريف مخاطر السوق بأنها مخاطر التعرض لخسائر لبنود متعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتحركات في أسعار السوق، وقد تم عرض هذه المقترحات على البنوك للحصول على ملاحظات البنوك والأطراف المشاركة في السوق المالية عليها، وقد كانت الورقة الرئيسية في هذه المجموعة عبارة عن ملف تخطيطي لاتفاقية بازل لكفاية رأس المال في جويلية 1988.

وقد وضعت اللجنة خطة للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، والتي قد تختلف من بنك إلى آخر، كما تم إصدار ورقة مصاحبة تبين الطريقة التي تخطط لها الجهات الإشرافية لاستخدام المقارنات بين النتائج النموذجية والأداء الفعلي فيما يتصل بأنظمة قياس المخاطرة الداخلية لدى البنوك كأساس لتطبيق كفاية رأس المال.

ويتمثل الهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال في توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك خاصة تلك الناشئة عن أنشطتها التجارية، كما أن السمة الرئيسية لاقتراح أفريل 1995 تمثلت في الاستجابة لطلب أطراف الصناعة المصرفية بالسماح للبنوك باستخدام نماذج ملكية داخلية لقياس مخاطر السوق كبديل لاستخدام إطار القياس الموحد الذي وضع في أفريل 1993 والذي كان من المقترح تطبيقه على جميع البنوك، إلا أن المناقشات والملاحظات التي وردت للجنة بازل أسفرت عن خطة للسماح للبنوك بتحديد رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السوقية من خلال نماذج إحصائية داخلية، ومن اجل ضمان حد أدنى من الحيطة والحذر والشفافية والتماشي مع اشتراطات رأس المال على مستوى جميع البنوك، اقترحت اللجنة بعض المعايير الكمية والنوعية لتستخدم مع البنوك التي ترغب في استخدام نماذج ملكية داخلية ومن بين هذه المعايير :

- ضرورة حساب المخاطرة اليومية.
- استخدام معامل ثقة $\geq$ 99 %.
- أن تستخدم حزمة سعرية دنيا تعادل عشرة أيام من التداول.
- أن يشمل النموذج فترة مراقبة تاريخية مدتها على الأقل عام.

وفي 16 جانفي 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد السابق لمعدل الملاءة المصرفية،وطلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر ماي 2001، وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية عام 2001 لكن لكثرة الردود والملاحظات، رأت اللجنة أن تجري التعديلات النهائية على الوثيقة خلال سنة 2002، ثم نشرت كملف استشاري ثالث في أفريل 2003، وتمت إجازتها كاتفاق نهائي في جوان 2004 وهي التي عرفت باتفاقية بازل 2، لتصبح جاهزة للتطبيق وتدخل حيز التنفيذ بعد هذا التاريخ، وخلال فترة انتقالية تمتد إلى نهاية سنة 2006 أو بداية سنة 2007.

ويقوم الاتفاق الجديد على ثلاثة أسس هي:

1. طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر واللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان.

2. ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة، أي أن يكون البنك أو غيره من المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف الجهات الرقابية الآلية اللازمة للتقييم الداخلي كنهج للرقابة الاحترازية ضد المخاطر، أي تطوير نظم الرقابة الداخلية والضبط المؤسسي.

3. نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره، وهذا يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأس مالها ومدى تعرضها للأخطار، والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون عملاء هذه المؤسسات ودائنوها على علم بها، وليتمكنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات.

ولقد سمحت الخطة الجديدة للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق والتي تختلف من بنك لآخر،كما منحت لها المرونة في التطبيق إذ تعطي هذه الاتفاقية المصارف حرية اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيدا في هذا التحديد حسب حجم المصارف وقدرتها على التعامل مع تلك المخاطر، ومع أن الاتفاق الجديد أبقى على معدل الملاءة الإجمالية 8 % كما ورد في بازل 1 لعام 1988 إلا أنه ادخل بعض التعديل على مكونات النسبة كما يلي :

- سمح للبنوك بإصدار دين متأخر الرتبة قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكون من الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع+ الاحتياطات + الأرباح المحتجزة) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند) وهذا كما هو محدد في بال 1 + الشريحة الثالثة (دين متأخر الرتبة قصير الأجل)، وهذا الأخير أي رأس المال من الطبقة الثالثة يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية :

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين وأن تكون في حدود 250 % من رأس مال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطر السوقية.
- أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي.

- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال وذلك لضمان الحد وهو 250 %.

- الخضوع لنص التجميد الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان ذلك الدفع سوف يخفض رأس مال البنك إلى حد أدنى من متطلباته الرأسمالية.
- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال أكبر من أو يساوي الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة وقد قررت اللجنة أن يكون هذا القيد رهنا بالإرادة الوطنية.

وعند حساب نسبة رأس المال الإجمالي للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة، وبما أن المخاطرة السوقية قد تختلف من بنك لآخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرقا إحصائية لقياس هذه المخاطرة، وبالتالي تصبح نسبة الملاءة المصرفية الجديدة =

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1+شريحة 2+شريحة3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة+(مقياس المخاطرة السوقية×12,5)}}$$

ومعنى ذلك أن الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة +(مقياس المخاطرة السوقية ×12.5) يجب أن تكون أكبر من إجمالي رأس المال بـ 12.5 مرة على الأكثر.

خامسا: اتفاقية بازل 3

صدرت اتفاقية بازل 3 عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسئولين الماليين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة ببنك التسويات الدولية BIS في مدينة بازل السويسرية في 12 ديسمبر 2010، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010 بدأ خبراء المصرفية الإسلامية يطرحون تساؤلات حول مدى ملائمة هذه المعايير الجديدة للبنوك الإسلامية وكيفية تطويعها بما يتناسب مع طبيعة عمل هذه البنوك.

وفي ما يلي سنحاول إبراز أهم المحاور التي جاءت بها هذه الاتفاقية:

1. تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال البنوك:

ألزمت اتفاقية بازل3 المصارف أن تحتفظ برأس مال عالي الجودة لمقابلة المخاطر التي قد تتعرض لها والإبلاغ عن مكوناته بصفة شفافة تمكن الأسواق من تقييم ومقارنة نوعيته بين المؤسسات تقييما سليما، كما ألزمت الاتفاقية البنوك ب:

- زيادة رأس مال البنوك المخصص لعمليات التوريق وغيرها من الأدوات والمنتجات المركبة والمعقدة؛
- رفع نسبة كفاية رأس المال إلى 10.5 % بعدما كانت تقدر ب 08% في اتفاقية بازل 2، وهو ما يفرض على البنوك البحث عن رؤوس أموال إضافية تتميز بالجودة العالية للرفع من رأس مالها والالتزام بالنسبة المطلوبة؛
- إلغاء الشريحة الثالثة (ديون مساعدة قصيرة الأجل) من مكونات رأس المال الصافي، وبذلك يصبح رأس المال الصافي للبنك يتكون من الشريحة الأولى ممثلة في رأس المال الأساسي (الأسهم العادية + الشريحة الأولى الإضافية) والشريحة الثانية ممثلة في رأس المال المساند؛
- رفع نسبة الأسهم العادية (النواة الصلبة) بنسبة إضافية تقدر ب 2.5% مقارنة مع اتفاقية بازل2، وبذلك تصل نسبتها إلى 4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، كما تم تخفيض نسبة الشريحة الأولى الإضافية بمقدار0.5%، لتصبح نسبة الشريحة الأولى الإضافية تقدرب 1.5%، وبذلك تصبح نسبة الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) تقدر ب 6% بعدما كانت تقدر ب 4% في اتفاقية بازل2؛
- فرض رأس مال إضافي لأغراض التحوط ومواجهة الأزمات، حيث تم تخصيص ما نسبته 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر كاحتياطي لمواجهة الخسائر التي قد يتحملها البنك في الأوقات الصعبة، كما تم تخصيص ما بين 0 و 2.5%كاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية للأزمات وضمان توفر البنك على السيولة اللازمة ومصادر التمويل المستقرة للوفاء بالتزاماته، وتعود سلطة تحديد هذه النسبة إلى السلطات الرقابية المحلية.

2. تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة

بعدما أهملت اتفاقية بازل 2عديد المخاطر والتي كانت من أهم أسباب الأزمة المالية لسنة 2007م، وسعت اتفاقية بازل3 من مفهوم المخاطر وطرق قياسها لتشمل مخاطر السندات وعمليات التوريق وإعادة التوريق ومخاطر

الجهات المقترضة المقابلة، والتي يمكن تغطيتها عن طريق فرض متطلبات رأس مال أكبر، كما أجبرت اتفاقية بازل 3 المصارف القيام باختبارات الضغط باعتبارها أداة رقابية لمعرفة قدرتها على الصمود في وقت الأزمات والانكماش.

3. الرافعة المالية:

لجأت المصارف قبل الأزمة المالية لسنة 2007 إلى رفع رافعتها المالية عن طريق تخفيض الأوزان الترجيحية لتوظيفاتها معتمدة في ذلك على أسلوب التقييم الداخلي مما أدى إلى ارتفاع نسبة الديون في النظام المصرفي العالمي، إلا أن انفجار الأزمة في 2007أثبت فشل سياسة التقييم الداخلي المعتمدة في أغلب البنوك والمرخصة من قبل اتفاقية بازل2، لذلك أدخلت اتفاقية بازل 3 نسبة الرافعة المالية والتي تمثل نسبة الأصول دون الأخذ بمخاطرها إلى الشريحة الأولى من رأس المال على أن لا تقل عن 3%، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\textbf{الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{اجمالي الأصول او الخصوم}} \geq \textbf{3\%}$$

4. القدرة على الصمود وامتصاص الصدمات:

أوصت اتفاقية بازل3 المصارف بتطوير أساليب قياس مخصصات الخسائر المحتملة وجعلها أكثر شفافية، كما حثت المصارف على عدم ربط عمليات الإقراض بالكامل بالدورة الاقتصادية وهذا من خلال تجنب إتباع سياسات إقراض مفرطة في مرحلة النمو والازدهار والتقليل منها في مرحلة الانكماش وهو ما يطيل الركود الاقتصادي ويعمقه، لذا يجب على المصارف وضع حواجز لرأس المال في أوقات الازدهار يمكن تخفيضها في أوقات الانكماش حفاظا على استقرار الأسواق المالية والمصرفية ويساعد على تعافي الاقتصاد بسرعة أكبر وبصورة أحسن.

5. السيولة: اعتبرت لجنة بازل للرقابة المصرفية توفر المصارف على السيولة الكافية من الأمور الضرورية الاستقرار القطاع المالي والتشجع على تكافؤ الفرص على غرار أهمية الحد الأدنى لكفاية رأس المال، لذلك جاءت اتفاقية بازل3 بنسبتين للسيولة هما:

- **نسبة تغطية السيولة:** جاءت اتفاقية بازل 3 بنسبة تغطية السيولة من أجل تدعيم قدرات المصارف على الصمود على المدى القصير وفي ظروف ضغط شاذة وشديدة المخاطر السيولة وهذا من خلال حيازة أصول سائلة عالية الجودة تمكنها من التغلب على أزمة حادة تستمر لمدة 30 يوم، وتقاس بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها المصرف إلى حجم 30 يوما من تدفقاته النقدية، ويجب أن لا تقل عن100%.

$$\textbf{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يوم}} \geq \textbf{100\%}$$

- **نسبة صافي التمويل المستقر:** تهدف اتفاقية بازل3 من إقرار نسبة صافي التمويل المستقر إلى تقييم أفضل لمخاطر السيولة في جميع بنود الميزانية، وتعزيز مرونة المصارف على المدى الطويل من خلال توفير حوافز إضافية لها التمويل أنشطتها من خلال مصادر أكثر استقرارا هيكليا، وقد تم تطوير صافي نسبة التمويل المستقر مع أفق مدته سنة واحدة لتوفير هيكل استحقاق قابل للاستمرار لكل من الأصول والخصوم، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى المصرف إلى استخدامات هذه المصادر ويجب أن لا تقل عن 100%، أي:

$$\textbf{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{الموارد المستقرة لمدة سنة}}{\text{الحاجة للتمويل المستقر لمدة سنة}} \geq \textbf{100\%}$$

سادسا: إدارة المخاطر المصرفية من خلال مقررات بازل 3

أكد مصرفيون عالميون أن الأزمة المالية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جديا في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادي الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وتعتبر معايير اتفاقية بازل 3 درسا مستفادا من الأزمة المالية العالمية لتحصين القطاع المصرفي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد،وتضمن الاتفاق أنه على البنوك الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة الجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة.

ويأتي الغرض من تخصيص رؤوس أموال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية بهدف حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي، وسيبدأ سريان رؤوس أموال الحماية هذه فقط عندما يكون هناك إفراط في النمو الائتماني نتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله، وستكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نموا عالية في مستويات الائتمان.

وقد يخشى بعض مدراء المؤسسات المالية من أن ترغمهم الاتفاقية الجديدة على توفير موارد مالية ضخمة جدا، وقد اعترف محافظو بعض البنوك المركزية، بأن البنوك الكبرى ستكون بحاجة إلى مبلغ هام من رأس مال الإضافي، للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة، ولهذا السبب تم الاتفاق على بدء العمل بها بشكل تدريجي. وتتمثل أهم تأثيرات مقررات بازل3 على البنوك التقليدية فيما يلي:

- إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال؛
- عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق؛
- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.
- إن مقررات بازل 3 ستجعل السيطرة على البنوك العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث البنوك عالمية كبنك (ليمان برارذرز) في الأزمة المالية الأخيرة، ضيف إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل 3 تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول، صار أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة؛
- انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية: نظرا إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير؛
- التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل3 يؤدي إلى التحكيم الدولي : لأن الاختلاف في تطبيق معايير بازل3 كما حدث في بازل1 و بازل2 سيؤدي إلى تواصل تعطيل استقرار الشامل للنظام المالي؛
- فرض ضغوطا على المؤسسات الضعيفة، حيث تحد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها؛
- الزيادة من احتياطات البنوك ورفع من رأسمالها ، وتحسين من نوعيته؛
- التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل : فإدخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وتوجهها نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها؛
- إن معايير اللجنة الدولية المصرفية بازل3 ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلا في هيكل رأسمال البنوك وموجوداتها وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف اكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور؛
- قد تتسبب معايير بازل3 في تفاقم الأزمة لدى المؤسسات المالية الكبرى بما يؤدي ببعضها إلى الانهيار، بينما تكافح الحكومات من أجل إنقاذ المؤسسات المالية من الأزمة المالية، وهذا حسب التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي، والذي حذر من أن معايير بازل3 سوف ترفع من الدافعية لدى الكثير من المؤسسات المالية من أجل التحايل على أطر العمل الطبيعية المعمول بها في الأنظمة المصرفية، وحذر بلهجة واضحة من أن إلزام البنوك برفع رؤوس أموالها قد يضع النمو في وضع حرج؛
- معايير بازل3 ستحد من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية ، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية؛

- السعي إلى تحديد، قياس ومواجهة مجمل المخاطر بما في ذلك مخاطر الأطراف المقابلة، العقود المشتقة والتوريق وإعادة التوريق، بفضل الرفع من نسبة وجودة رأس المال بما يسمح بامتصاص الخسائر وتدعيم صلابة واستقرار البنوك؛
- إدخال اتفاقية بازل3 نسبة الرافعة المالية كأحد المتطلبات الضرورية لكبح توسع المصارف في منح القروض والحد من المخاطر المتأتية من ذلك، حيث كانت البنوك تمنح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفاتها لزيادة أثر الرفع المالي وبذلك التوسع أكثر في منح الائتمان، وهو ما سبب إفلاس عدة مصارف خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لعدم كفاية رأس المال لامتصاص مجمل الخسائر؛
- حث المصارف على الرفع من مستويات رأس المال خلال فترات الازدهار من أجل استخدامها في فترات الانكماش مما يسهم في الحد من تعمق الفترة الانكماشية واستمرارها والتقليل من المخاطر النظامية وتقلبات الدورة الاقتصادية، وبذلك ضمان استمرارية القطاع المصرفي خلال الأزمات وعدم تأثيره على القطاع الاقتصادي؛
- التأكيد على أهمية مبادئ الحوكمة المصرفية من خلال تعزيز الإفصاح والشفافية في مجمل البيانات المالية والموجهة لمختلف الأطراف والفاعلين في الأسواق المالية والمصرفية على مستوى العالم مما يضمن اتخاذ قرارات على أسس صحيحة ومتينة.